المجلة الصباح
العدد 2923 - السنة العاشرة
الإثنين 2 ربيع الأول 1439 - الموافق 20 نوفمبر 2017
Monday 20 November 2017 - No.2923 - 10th Year

## «السكنية»: استدعاء قاطني شقق صباح السالم لتحديث بياناتهم

دعت المؤسسة العامة للرعاية السكنية قاطني شقق صباح السالم الإسكاني الذين لم يحضروا لتحديث بياناتهم إلى ضرورة الحضور الى مقر «مكتب صباح السالم» أثناء الدوام الرسمي في موعد أقصاه 30 الشهر الجاري.
وأكدت المؤسسة أنه في حالة تخلف المدعوين عن الموعد المحدد فإنها سوف تضطر إلى اتخاذ كافة الإجراءات الإدارية والقانونية.

### بمناسبة زيارته للبلاد اليوم حيث يجري مباحثات رسمية مع صاحب السمو الأمير

# الرئيس العراقي: نثمن جهود أمير الكويت ومساعيه الخيرة لرأب الصدع الخليجي

بغداد - «كونا»: ثمن الرئيس العراقي فؤاد معصوم أمس اهتمام دولة الكويت بملف اعادة اعمار المناطق العراقية المحررة مما يسمى بتنظيم الدولة الاسلامية «داعش» معربا عن شكره للكويت على استضافتها مؤتمر المانحين لاعادة اعمار تلك المناطق المقرر عقده بداية العام المقبل.

جاء ذلك في مقابلة خاصة اجراها الرئيس العراقي مع «كونا» بمناسبة زيارته لدولة الكويت اليوم حيث يجري خلالها مباحثات رسمية مع سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد.

وقال الرئيس معصوم «اننا نولي هذا المؤتمر اهمية كبيرة ونشكر دولة الكويت على رعايتها له» مؤكدا ان المؤتمر «مهم جدا لمساعدة العراق».

واضاف معصوم «اننا لا نستطيع اليوم ان نتنبأ بحجم ما سيحصل عليه العراق لكننا متفائلون بالاجواء المحيطة التي تمهد لعقد المؤتمر ولأنه سيكون في دولة الكويت».

ودعا الشركات الكويتية الى لعب دور اكبر في الكثير من المجالات الاستثمارية المتاحة في العراق بما فيها المشاريع الكبيرة في مجال اعادة اعمار البنى التحتية المتضررة في البلاد.

واكد ان بلاده ستمنح المستثمر الكويتي الاولوية ناصحا ان يكون التعامل بشكل مباشر مع الوزارات المختصة والجهات المعنية لا سيما بعد ان فرغ العراق من حربه الميدانية اليومية مع تنظيم «داعش» الارهابي وتحسن الواقع الامني في البلاد.

وتعد زيارة الرئيس العراقي لدولة الكويت غدا هي الثالثة لرئيس عراقي منذ 1990 بعد زيارة الرئيس العراقي الاسبق غازي الياور في عام 2004 والراحل جلال الطالباني في عام 2008.

من ناحية اخرى قال معصوم ان الجانبين سيبحثان خلال الزيارة ملف التعويضات الكويتية المستحقة على بلاده في ظل الوضع الاقتصادي الصعب الذي يعيشه العراق لاسيما حربه ضد تنظيم «داعش» منذ عام 2014.

واضاف «ان الظرف الاقتصادي في العراق صعب الان ولكن هذا لا يعني التخلي عن كل الالتزامات المترتبة على بغداد ولكننا نرغب في التوصل الى تفاهم بشأن تأجيل دفع التعويضات عاما اخر ودون فوائد».

واشاد الرئيس العراقي بجهود سمو امير دولة الكويت الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح لرأب الصدع الخليجي متمنيا تكللها بالنجاح.

ويترأس معصوم خلال الزيارة وفدا وزاريا كبيرا لبحث القضايا ذات الاهتمام المشترك ومناقشة سبل تعزيز العلاقات الاخوية بين البلدين.

ووصف معصوم الزيارة التي ستستغرق يوما واحدا ب «المهمة» قائلا انه سيلتقي خلالها سمو امير دولة الكويت الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح.

وعلى صعيد العلاقات العراقية العربية بشكل عام والعراقية الخليجية بشكل خاص اكد معصوم «ان العراق اليوم يختلف عما كان عليه قبل عام 2003 وان بلاده حريصة على بناء علاقات جيدة مع كل دول الجوار وغيرها من دول الامتداد العربي». ونوه الرئيس معصوم بتطور العلاقات العراقية -السعودية مؤكدا في الوقت ذاته حرص بلاده على بناء علاقة جيدة مع المملكة.

واضاف ان العراق يسعى على الدوام الى تطوير علاقات مباشرة مع دول الجوار ممن قدموا الدعم والاسناد للعراق في حربه ضد ما يسمى تنظيم «داعش» الارهابي.

واكد ان اي تقارب مع دول الخليج لن يكون مرهونا او مقيدا بسبب علاقات العراق الاخرى مشيرا الى العلاقات العراقية -الايرانية.

وحول ازمة اقليم كردستان العراق قال معصوم «لقد اتفق الجانبان على الالتزام بالدستور وبما ان المحكمة الاتحادية رأت ان هذا الاستفتاء لم يكن دستوريا بل يخالف الدستور اذن فقد انتهى الموضوع».

واكد ان الجانبين يخوضان حاليا ما وصفه بالحوار الهادئ لحل كل المشاكل القائمة وهي كثيرة بما فيها ملف المنافذ الحدودية مبينا ان الجانبين مصران على ضرورة انهاء المشاكل بينهما وانه «متفائل بحل الازمة».

وفيما يتعلق بعدم وصول وفد من حكومة الاقليم الى بغداد لبدء المباحثات الثنائية المباشرة حتى الان قال معصوم «ليس لدى الجانبين رغبة بقدوم وفد كبير الى بغداد في الوقت الراهن لانه قد تشهد المفاوضات بينهما تلكؤا هنا او هناك فيتم فهم الامر على انهما فشلا ولم يصلا الى اتفاق».

واكد انهما يعملان حاليا بخطوات عملية هادئة وهناك لقاءات بين وفود فنية ومهنية ليتوج بعد ذلك بقدوم الوفد الحكومي السياسي الكردي الى بغداد.

وفيما يتعلق بالمادة 140 من الدستور العراقي والتي تحدد مصير محافظة كركوك قال «انها مادة دستورية ولا يمكن ان تسقط بالتقادم بل هي اساسية وقائمة ومن الضروري الوصول الى حل جذري لمشكلة كركوك».

ورأى ان تعطيل الانتخابات المحلية داخل كركوك طوال السنوات الماضية بحجة وجود خصوصية للمحافظة هو الذي فاقم المشاكل وعقد الازمة في المحافظة.

وكشف ان بغداد واربيل والمسؤولين في كركوك نفسها يعكفون حاليا على الوصول الى حلول مشتركة مرجحا ان يستغرق الامر شهرا واحدا من الان قبل استتباب الامر كليا في المحافظة وعودة مجلس المحافظة الى الانعقاد وانتخاب محافظ جديد لها خلفا لمحافظها المقال.

وفيما يتعلق بالانتخابات التشريعية المزمعة في مايو المقبل والمخاوف من احتمال تأجيلها قال معصوم انه بصفته رئيسا للبلاد ملتزم تماما بالدستور العراقي وإجراء الانتخابات في موعدها المحدد.

واضاف «ان تأجيل الانتخابات يعني ان تفتح الباب لاتخاذ خطوات اخرى غير دستورية لمعالجة هذه الخطوة الخاطئة» مؤكدا ضرورة اقامة الانتخابات في موعدها وتعاون جميع الاحزاب والقوى السياسية في اتخاذ هذه الخطوة.

وفيما يتعلق بالموقف العراقي من الوجود العسكري الامريكي في العراق بعد القضاء على ما يسمى بتنظيم «داعش» قال معصوم «ان اغلبهم يعملون في العراق بصفة مستشارين وسيعود جزء منهم الى بلادهم بعد الحرب الا ان جزءا منهم سيبقى في العراق لاغراض تدريب الجيش والامن والشرطة».

واوضح ان الذين قدموا لاغراض قتال «داعش» من «قوات جوية وغيرها سيعودون الى بلادهم اما المستشارون فسيبقون لان العراق بحاجة لهم في المرحلة المقبلة».

الرئيس العراقي يدعم الوساطة الكويتية بين دول الخليج

- نثمن استضافة الكويت لمؤتمر إعادة إعمار المنطق المحررة بالعراق
- لا نستطيع أن نتنبأ بحجم ما سيحصل عليه العراق لكننا متفائلون بالأجواء المحيطة
- نتمنى أن تلعب الشركات الكويتية دوراً كبيراً في المجالات الاستثمارية ببلادنا
- سنمنح المستثمر الكويتي الأولوية وننصح أن يكون التعامل مباشرة مع الوزارات المختصة
- نرغب في التوصل إلى تفاهم بشأن تأجيل دفع التعويضات عاما آخر ودون فوائد
- الظرف الاقتصادي صعب لكن هذا لا يعني تخلينا عن كل الالتزامات المترتبة علينا
- العراق اليوم يختلف عما كان عليه قبل عام 2003 وبلادنا حريصة على دول الجوار
- أي تقارب مع دول الخليج لن يكون مرهوناً أو مقيداً بسبب علاقاتنا مع إيران
- المحكمة الاتحادية رأت أن الاستفتاء على انفصال كردستان لم يكن دستورياً والموضوع انتهى
- المسؤولون في بغداد وأربيل يعكفون حالياً على الوصول إلى حلول مشتركة خلال شهر
- بصفتي رئيساً للبلاد ملتزم تماماً بالدستور العراقي وإجراء الانتخابات في موعدها المحدد
- الوجود العسكري الأمريكي لأفراد يعملون بصفة مستشارين ومدربين للجيش

### أكدت أنها ستراعي الاعتبارات الإنسانية

# «الداخلية»: استئناف قرار «سحب السيارات المخالفة».. ولا تراجع ولا تأجيل

- الشويع: لا تعنت في تطبيق قانون المرور في حالات النساء وكبار السن والعائلات ذوي الاحتياجات الخاصة

الشويع متحدثا في المؤتمر الصحافي

جانب من المؤتمر

- تنسيق بين الجراح وأعضاء مجلس الأمة لتشديد عقوبات بعض المخالفات الجسيمة حماية لأبنائنا وشبابنا
- انخفاض ملموس في الحوادث وحجز المركبة يتراوح من يومين إلى شهرين وفقاً لكل مخالفة على حدة
- الحشاش: حماية أبنائنا هدف نبيل لا يمكن التخلي عنه والحملات التوعوية والإرشادية مستمرة

أكدت وزارة الداخلية انه لا تراجع ولا تأجيل لتطبيق القرار الذي أجاز حجز المركبة لمدة لا تتجاوز شهرين والغرامة المالية إذا تم ضبط قائد المركبة يستخدم الهاتف النقال باليد اثناء القيادة أو لا يربط حزام الأمان بالنسبة له او الركاب في المقاعد الأمامية وعدم ارتداء قائد الدراجة النارية للخوذة وكذلك تفعيل المادة 207 من قانون المرور في حالة انتظار المركبة في الأماكن المخصصة لعبور المشاة أو على الأرصفة.

وأوضح وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون المرور اللواء فهد سالم الشويع ان الإدارة العامة للمرور مستمرة في تنفيذ القرار بكل حزم مع مراعاة الحالات الإنسانية للنساء وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة والعائلات وانه من غير المنطقي حجز السيارة في مثل هذه الحالات .. وأن رجال المرور يضعون مثل هذه الحالات في أعينهم ولها كامل التقدير والاعتبار موضحا بان الجانب الإنساني له كل الاحترام، وله أولوية على الجانب الميداني.

وأوضح ان هدفنا من تطبيق القرار هو الحفاظ على سلامة المواطن والمقيم.فقد اثبت القرار منذ اليوم الأول لتطبيقه التزاما وفاعلية وانعكس ذلك بصورة إيجابية حيث انخفضت معدلات الحوادث من 375 حادثا يوم الثلاثاء 2017/11/14 إلى 264 حادثا يوم 2017/11/15.

كما انخفضت المخالفات المرورية من 4000 مخالفة ممنوع الوقوف او الوقوف على الرصيف إلى 150 مخالفة يوميا بعد تفعيل المادة 207 من قانون المرور.

وأشار إلى أنه بعد رفض شركة النقل العام تجديد العقد مع وزارة الداخلية والذي كان مستمرا منذ 2009 ، لمطالبتها بزيادة الأسعار ، وزيادة رفع السيارات وحجزها من 10 دنانير إلى 25 دينارا ، ورفع رسوم الايواء وأماكن الحجز من دينار واحد إلى ثلاثة دنانير الأمر الذي يعد مخالفا للأحكام العامة للدولة.

وتم طرح مزايدة على الشركات المتخصصة بشأن توفير أماكن لحجز وحراسة السيارات وكذلك لسحب ونقل السيارات من الأماكن العامة وايوائها تضمن حقوق مالك المركبة من أي تلف مع ضمان إصلاحها بالكامل وتمت هذه الجوانب خلال الأطر القانونية والرقابية للدولة.

وذكر ان التعاقد مع الشركة التي تقوم بسحب المركبات حاليا جرى في إطار التزام كامل بالأطر القانونية وبإشراف من الجهات الرقابية المعنية وعن طريق الدورة المستندية الكاملة ، فوزارة الداخلية ملتزمة تماما بتنفيذ العقد مع الشركة وفق ما اشتمل عليه من بنود وما تضمنه من شروط.

وشدد على أن مدة الحجز ليست شهرين في كافة الحالات بل أقصاها شهرين وتمتد من يومين إلى شهرين ويتوقف ذلك على سجل المخالف ومدى التزامه بقواعد المرور وآدابه وتراعي ظروف كل مخالفة على حدة.

وأبرز اللواء الشويع أنه في حالة ضبط قائد مركبة مخالفا وهو ليس مالكها يتم سحب المركبة ومراعاة مدة الحجز في مثل هذه الحالات تبعا لكل حالة على حدة.

وألمح اللواء الشويع أن هناك تنسيقا ومشاورات جارية بين معالي الشيخ خالد الجراح الصباح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية وبين أعضاء مجلس الأمة للوقوف من خلال القنوات التشريعية للعمل على تشديد عقوبات وغرامات بعض المخالفات الجسيمة حماية لأبنائنا وشبابنا.

وأشار مدير عام الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني العميد عادل أحمد الحشاش إلى أن هناك حملة توعوية دشنتها الإدارة تستخدم وسائل الإعلام المختلفة المقروءة والمسموعة والمرئية إضافة إلى مواقع التواصل الاجتماعي وأنها مستمرة علاوة على العديد من اللقاءات الصحافية والإذاعية والتلفزيونية بالإضافة إلى الاسبوتات واللوحات الإلكترونية بالطرق الرئيسية تجنبا للتعرض مستخدمي الطريق ممن يقومون بالوقوف في الممنوع وعلى الأرصفة وعدم ربط حزام الأمان واستخدام الهاتف النقال أثناء القيادة وعدم ارتداء قائد الدراجة النارية للخوذة للمساءلة القانونية.

وأوضح العميد الحشاش انه تمت طباعة بروشورات توعوية بلغات مختلفة وسيتم توزيعها على المواطنين والمقيمين على الطرق والتقاطعات من خلال التنسيق مع الإدارة العامة للمرور مشيرا إلى مستوى التفاعل بين وزارة الداخلية والمواطنين والمقيمين والذي تجسد من خلال زيادة عدد المتابعين لحسابات وزارة الداخلية على مواقع التواصل الاجتماعي خلال الفترة التي تم فيها إصدار القرار.

وأضاف أن هذه الإجراءات الرادعة لمخالفي القانون تستهدف المصلحة العامة للوطن وحماية ارواح وممتلكات كافة فئات المجتمع، واستطرد مدير عام الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني العميد/ عادل احمد الحشاش أن العملية التوعوية تشهد تعاونا وتنسيقا بين المؤسسة الأمنية ووسائل الإعلام المختلفة لتحقيق نتائجها المرجوة.

واختتم انه لا مجال للتهاون في تفعيل تطبيق مواد قانون المرور من أجل سلامة كل فئات المجتمع وتحقيق المزيد من السلامة المرورية وحماية مستخدمي الطرق للحد من الحوادث المرورية وخفض عدد الضحايا مؤكدا أن حماية أبنائنا وشبابنا هدف نبيل لا يمكن التخلي عنه.